من اصل بدوي ، في مقابلة له مع معاريف (٢ /٨/ ٧٩) هذا القانون بانه « اول قانون في اسرائيل يتعلق عن سابق قصد وعلنا وصراحة وبدون خجل ، ليس بجميع السكان ، وانما بالسكان البدو في النقب فقط . لذلك فهو قانون عنصري بارز » . ويتساءل ابو ربيعة « لماذا يسري هذا القانون على البدو فقط وليس على اليهود سكان يعيش ؟ فكلاهما ينبغي اخلاؤه في وقت محدد ، كي لا تضطر اسرائيل الى خرق معاهدة السلام » . ويمكننا ان ندرك مدى التمييز الذي يتحدث حوله ابو ربيعة وغيره اذا ما تطرقنا الى القيم الفعلية للتعويضات التي ستدفع للبدو في اطار هذا القانون . فبموجبه : كل من يملك ١٩٩ دونما يستحق دونما واحدا مقابلها ، ومن يملك ٢٩٩ دونما يحصل على ٢ دونمات ، ومقابل ٤٠٠ دونم يحصل على ٤ دونمات . اما العائلة المكونة من ٢٠ نفرا ، والتي تملك ٥٠ دونما ارضا زراعية خصبة مغروسة بالاشجار المثمرة ، وتملك مسكنا وبئر مياه عذبه ، فيحق لها الحصول على ٤ دونمات وتعويضات قصوى بقيمة ٢٢٠,٠٠٠ ليرة ، اي ، ثمن نصف غرفة في حي من الاحياء الفقيرة في اسرائيل » (عاموس كينان ، يديعوت احرونوت ، ٢٠ /٧/ ٧٩) . ورغم ذلك فان هذه العائلات تعتبر سعيدة الحظ بالنسبة لمعظم العائلات الاخرى التي ستكتفي بتعويضات قيمتها ٢٢٠,٠٠٠ ليرة ، و ١٤٠,٠٠٠ ليرة . وبالطبع لن تستطيع هذه ايجاد مكان سكن بديل بهذه المبالغ ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان شراء مسكن بسيط جدا في اسرائيل ، أو حتى بنائه ، يكلف حاليا وكحد ادنى ما بين نصف مليون الى مليون ليرة . وهناك ايضا عائلات تسكن الاكواخ ، تتراوح التعويضات التي تستحقها ، وفق القانون ، ما بين ٦٥٠٠ ـ ١٢٠٠٠ ليرة (من المقابلة مع يونس ابو ربيعة ، معاريف ، ٣ /٨/ ٧٩) . اي اجرة عامل في الشهر .

لقد بدأت السلطات الاسرائيلية تنفيذ عملية المصادرة لاراضي البدو في النقب ، حتى قبل المصادقة على مشروع القانون نهائيا في القراءة الثانية والثالثة ، اذ اعلن وزير العدل ، شموئيل تامير ، ان لجنة خاصة بدأت المفاوضات مع البدو في تل ـ ملحاتا (تل ـ المالحة) بهدف اخلائهم من منطقة تبلغ مساحتها ٨٧ الف دونم في مرحلة اولى ، من اجل البدء في اقامة المطار العسكري (عل همشمار ، ٦ /٨/ ٧٩) .

كانت ردة فعل السكان البدو عنيفة ، خاصة بعدما ادركوا عدم جدوى التوجه الى المحاكم ، في المحافظة على اراضيهم وحقوقهم . وشاركهم في ردة فعلهم هذه السكان العرب في الجليل وغيره من المناطق العربية الاخرى التي تتعرض لعمليات مماثلة من مصادرات الاراضي والممتلكات والاضطهاد . وربما تكون تلك المظاهرة التي شارك فيها الاف العرب ، في اواخر تموز الماضي ، امام مبنى الكنيست ، ابرز تعبير لحالة الغضب والاحتجاج التي تنتاب العرب في اسرائيل . فقد هتف المتظاهرون « لا تنازل عن اراضينا » ، « نعم للتطوير لا للسلب » ، « مع السلام وضد طمس الحقوق » ، « الدخول الى المحاكم الاسرائيلية محظور على الكلاب والبدو » ، « البدوي ليس فولكلورا وانما انسان » ، « يجب وقف مصادرات الاراضي وهدم البيوت » ، « بالروح بالدم نفديك يا جليل » ، « ليسقط الاحتلال وفلسطين عربية » (عل همشمار وزوهاديروخ ، ١/٨/ ٧٩) .

الجليل «والخطر العربي»

في الوقت الذي كانت فيه هذه الهتافات تنطلق امام باحة الكنيست ، كان هنالك اجتماع منعقد في مبناه بين وفد من رؤساء المجالس المحلية اليهودية في الجليل ، ومجموعة من نواب كتلة ليكود ، وبعض الصحافيين . وقد جاء هؤلاء « يشكون همهم بصوت ملؤه الاسى ومثير للشفقة [بسبب] نجاح الهجوم العربي المتواصل لاحتلال اراضي الجليل بهدف منح الاستيطان اليهودي في المنطقة ، وبضمان اغلبية عربية في المستقبل القريب ، كوسيلة اعداد ديمغرافي لمطلب ديمقراطي يتمثل في ضم الجليل الى الدولة الفلسطينية التي ستقوم مستقبلا على انقاض الحكم الذاتي » (جفاي ايشد ، دافار ، ٢ /٨/ ٧٩) . وكان اول المتحدثين رئيس المجلس المحلي في روش ـ بينا ، الدعو تسفي راسكو ، حيث اعلن ان رؤساء المجالس اليهودية يمثلون ٢٠٠ مستوطنة يهودية في الجليل وغور الاردن وفي هضبة الجولان ، يعيش فيها نحو ٣٠٠ الف من اليهود . واضاف راسكو ان « يهود الجليل كانوا يشكلون قبل خمس سنين ٥٢٪ من سكان الجليل ، الا انه في سنة ١٩٨٠ ، يتوقع ان يتبادل عددهم مع العرب » . واضاف ان « مديرية يتعاون اسرائيل تملك ٧٧٠ الف دونم من بين ١,١ مليون دونم في الجليل